الأيام
الاثنين 19 ذو القعدة 1432 - العدد 8225
Monday 17th - October 2011 - No.8225
www.alayam.com

سمو رئيس الوزراء مترئساً مجلس الوزراء أمس

تابع خطوات دمج المرئيات ببرنامج الحكومة ومنهجية متابعتها

مجلس الوزراء يدين محاولة اغتيال السفير السعودي المنافية للقيم

أدان مجلس الوزراء بشدة محاولة اغتيال سفير المملكة العربية السعودية الشقيقة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قبل أن تتعارض مع كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية والأعراف الدبلوماسية فإنها تتعارض مع القيم الإنسانية والأخلاق وكافة الأديان والشرائع.

وأكد المجلس وقوف مملكة البحرين مع شقيقتها المملكة العربية السعودية، فكل ما يمس الدولة الشقيقة يمس مملكة البحرين، فالبلدان كيان واحد في إطار منظومة واحدة هي مجلس التعاون التي يجمع بينها روابط ووشائج مصيرية.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء قد رأس بقصر القضيبية صباح امس الاجتماع الاعتيادي الأسبوعي لمجلس الوزراء، حيث أدلى كمال بن أحمد محمد وزير شؤون مجلس الوزراء عقب الاجتماع بالتصريح التالي: أشاد مجلس الوزراء بالكلمة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثالث لمجلسي الشورى والنواب وبما تضمنته من تأكيد على ديمومة الديمقراطية ونهج الإصلاح والتطور والالتزام الثابت بدعم القانون وتكريس دولة المؤسسات والقانون، مؤكداً بدعم الحكومة لكل ما ورد في النطق السامي بشأن الحفاظ على أمن الوطن واستقراره والمضي في سياسة التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على النحو الذي يلبي تطلعات القيادة ويحقق طموحات المواطنين.

بعدها أدان مجلس الوزراء بشدة محاولة اغتيال سفير المملكة العربية السعودية الشقيقة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قبل أن تتعارض مع كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية والأعراف الدبلوماسية فإنها تتعارض مع القيم الإنسانية والأخلاق وكافة الأديان والشرائع.

وأكد مجلس الوزراء وقوف مملكة البحرين مع شقيقتها المملكة العربية السعودية، فكل ما يمس الدولة الشقيقة يمس مملكة البحرين، فالبلدان كيان واحد في إطار منظومة واحدة هي مجلس التعاون التي يجمع بينها روابط ووشائج مصيرية.

وشدد المجلس بأن مملكة البحرين تؤيد كافة الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية الشقيقة للحفاظ على أمنها وسلامة مواطنيها، داعياً المجلس المولى جلت قدرته أن يحفظ المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة من كل سوء ومكروه.

بعدها تابع مجلس الوزراء الخطوات التنفيذية التي تم اتخاذها لإدماج مرئيات حوار التوافق الوطني وبلورته ضمن برنامج عمل الحكومة واستعرض منهجية المتابعة، التي تكفل تحقيق ذلك من خلال اللجنة المعنية بالمتابعة برئاسة وزير الدولة لشؤون المتابعة.

وفي إطار اهتمام مجلس الوزراء وحرصه على استكمال البنية التحتية وإنجاز الخدمات التي تفي بمتطلبات المواطنين على النحو الأفضل فقد وجه صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بمتابعة تنفيذ المشروعات الإسكانية والتعليمية والصحية، وفي هذا الإطار كلف وزير الإسكان برفع تقارير أولاً بأول بشأن الوحدات المستكملة إنشائياً؛ لضمان إتمام احتياجاتها الخدمية الأخرى بأسرع وقت ممكن من أجل تسليمها إلى مستحقيها وفق البرنامج الزمني المعد لها، فيما كلفت اللجنة الوزارية للخدمات والبنية التحتية بمتابعة إتمام الخدمات المساندة التي تكفل تسليم الوحدات الإسكانية إلى مستحقيها في إطار بيئة متكاملة خدمياً.

وحرصاً من المجلس على توفير مزيد من مواقف السيارات التي تخفف من حدة الاختناقات وتكفل وصول خدمات الطوارئ إلى مواقعها بانسيابية، فقد كلف المجلس وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني برفع دراسة بمعايير تخطيطية جديدة لمواقف سيارات عامة تحل مشكلة محدودية المواقف وبخاصة في الأحياء السكنية.

بعدها بحث المجلس المذكرات المدرجة على جدول أعماله واتخذ بشأنها من القرارات، حيث أكد المجلس بأن الحكومة حريصة على استمرارية التنمية بمعدلات مرتفعة وأنها تهيئ في سبيل ذلك ما يلزم من الموارد والإمكانات ما يسرع بوتيرتها، وذلك خلال استعراضه للتقرير المرفوع من وزير الأشغال بشأن المناقصات التي تم ترسيتها في الربع الثالث من العام الجاري، والذي يوضح بأن مجموع المناقصات التي طرحت خلاله بلغت 24 مناقصة، وبكلفة إجمالية قدرها 26 مليون دينار تقريباً، فيما أرسيت خلال ذات الفترة 21 مناقصة بكلفة إجمالية قدرها 23 مليون دينار تركزت في مشاريع الطرق والصرف الصحي وقطاع المباني.

واطلع المجلس على الإجراءات التي تمت بشأن تسوية أوضاع الموظفين في مركز الدراسات والبحوث الذي ألغي بموجب المرسوم بقانون رقم (23) لسنة 2010، ووقف المجلس من خلال المذكرة المرفوعة من وزير شؤون مجلس الوزراء المكلف بتسوية أوضاع العاملين بالمركز المذكور وتصفية الأمور الإدارية والمالية المتعلقة به، وتصفية ما يلزم منها حتى تمام التصفية.

وقرر المجلس الموافقة على التوصيات المرفوعة في هذا الخصوص من وزير شؤون مجلس الوزراء، ومنها توريد أرصدة حسابات المركز المشار إليه أعلاه المصرفية إلى الحساب العمومي للدولة، وتكليف الجهاز المركزي للمعلومات مسؤولية تحصيل الإيرادات الخاصة بمشروع المسح الجغرافي بعد تحويل هذا المشروع إلى الجهاز المركزي للمعلومات، فيما أخذ المجلس علماً بالإجراءات التي اتخذت لتوفيق أوضاع موظفي المركز.

ووافق المجلس على الاقتراح برغبة المرفوع من مجلس النواب بشأن قيام الحكومة بتشكيل لجنة لدراسة الظواهر السلبية المنتشرة في المجتمع البحريني، وبخاصة بين فئات الشباب والشابات، والتي تؤثر عليهم صحياً وأخلاقياً واجتماعياً ووضع الحلول المناسبة لها.

نتطلع لحضور أكبر للتجار بالشأن الوطني.. رئيس الوزراء:

وفرنا لمواطنينا الكثير والبعض أخطأ في فهم الديمقراطية

أكد صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بأن صوت القطاع التجاري مسموع وله صداه الواسع، لذا نتطلع أن يكون له حضور أكبر في الشأن الوطني العام؛ ليتوازى مع حضوره في المشهد الاقتصادي.

جاء ذلك خلال استقبال صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بقصر القضيبية صباح امس عدداً من كبار المسؤولين بالمملكة بحضور سمو الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وعلي الصالح رئيس مجلس الشورى وخليفة الظهراني رئيس مجلس النواب.

وأكد سموه بأن مملكة البحرين وفرت لمواطنيها الكثير، وهي حريصة على تهيئة كافة السبل التي تضمن لكل مواطن العيش الكريم، والحصول على الأفضل إسكانياً وتعليمياً وصحياً.

وأشار سموه إلى أن مملكة البحرين بلد الشعب الواحد المتحاب، وستظل بوعي أبنائها كذلك؛ لأنها تحتضن شعباً أحب هذه الأرض وأخلص لها.

وأكد سموه بأن الديمقراطية ترسخت لدى البعض للأسف بمفهوم خاطئ، فالديمقراطية ليست أن تفعل ما تشاء وقتما تشاء، فهناك حقوق مدنية وحقوق للدولة ومسؤولية دينية واجتماعية يجب أن تكون الإطار الذي يحفظ الديمقراطية ويضمن ممارستها بالأسلوب الأمثل.

وتطرق صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء مع الحضور إلى الأوضاع الاقتصادية العالمية.

واطمأن سموه على الإجراءات الجاري اتخاذها لحماية الاقتصاد الوطني، حيث أكد سموه في هذا الصدد بأن الحكومة حريصة على العمل بمنهجية اقتصادية متطورة تضمن استمرار التطور الاقتصادي في المملكة.

سمو رئيس الوزراء مستقبلاً عدداً من كبار المسؤولين